

عقد مقاوله

الموضوع : تصميم وتنفيذ كوبري علوي للسيارات مدخل مدينة المراغة / سوهاج

رقم العقد: ٥٢ / ٢٠١٧ / ٢٠١٨ .

انه في يوم الأربعاء الموافق : ٢٠ / ١٢ / ٢٠١٧ .

حرر هذا العقد بين كل من :-

الهيئة العامة للطرق والكباري والنقل البري .

ويمثلها المهندس/ عادل صلاح ترك

- بصفته : رئيس مجلس الإدارة .

ومقرها ١٠٥ ش القصر العيني - عابدين - القاهرة .

(ويشار إليه فيما يلي بالطرف الأول)

اسم الشركة / شركة المقاولون العرب (عثمان احمد عثمان)

بصفته / رئيس مجلس الإدارة

يمثلها السيد المهندس / محمد محسن صلاح الدين

بطاقة ضريبية / ٩٦٥ - ٣٩٤ - ١٠٠

مأمورية ضرائب/مركز كبار الممولين

ملف ضريبي رقم / ٠٠ - ٠٠ - ٤١٠ - ٥٥٥٥٥ - ٥

رقم / ٩٠٠٦٦

سجل تجارى / القاهرة

ومقرها / ٣٤ شارع عدلي - القاهرة

(ويشار إليه فيما يلي بالطرف الثاني)



التمهيد

أعلن الطرف الأول عن مناقصة محدودة للعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ لتنفيذ عملية "تصميم وتنفيذ كوبري علوي للسيارات مدخل مدينة المراغة / سوهاج " و التي فتحت مظاريفها الفنية يوم الأربعاء الموافق ١٣/٩/٢٠١٧ والمالية يوم الثلاثاء الموافق ٣١/١٠/٢٠١٧.

وانتهت إجراءاتها إلى إسناد العملية إلى الطرف الثاني لمطابقة عطاؤه للشروط والمواصفات الفنية ولكونه اقل الأسعار بقيمة إجمالية قدرها ١٩٨٠١٨٧٢٥ جنيه (فقط وقدرة مائة وثمانية وتسعون مليون وثمانية عشر ألف وسبع مائة وخمسة وعشرون جنيها لا غير) شاملة الضريبة وذلك طبقا لأحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٣٦٧ لسنة ١٩٩٨ وتعديلاتها وتعتبر مستندات المناقصة والبت فيها جزء لا يتجزأ من هذا العقد فيما لا يتعارض مع نصوصه وقد اقر الطرفان بأهليتهما وصفتهما للتعاقد واتفقا على الآتي :-

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات الفنية والعطاء المقدم من الطرف الثاني وكافة المكاتبات المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة والعامة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتمما لأحكامه .

البند الثاني

يلتزم الطرف بتصميم وتنفيذ كوبري علوي للسيارات مدخل مدينة المراغة / سوهاج طبقا للمواصفات والكميات والأسعار المبينة بالجدول المرفق والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد وبقيمة إجمالية مقدارها ١٩٨٠١٨٧٢٥ جنيه (فقط وقدرة مائة وثمانية وتسعون مليون وثمانية عشر ألف وسبع مائة وخمسة وعشرون جنيها لا غير) شاملا كافة الضرائب والرسوم المقررة بما فيها ضريبة القيمة المضافة.

البند الثالث

يلتزم الطرف الثاني شركة المقاولون العرب (عثمان احمد عثمان) بتنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقا للمواصفات الفنية وذلك خلال (١٨) شهر من استلام الطرف الثاني للموقع خاليا من الموانع وقد قامت الشركة بالمعاينة لموقع الأعمال محل التعاقد المعاينة التامة النافية للجهالة شرعا وقانونا .



البند الرابع

قدم الطرف الثاني للطرف الأول خطاب ضمان نهائي رقم ١٧٣١٠-٢١-٢٣ OLG بمبلغ ٩٩٠٠٩٣٧ جنيها (فقط و قدرة تسعة مليون وتسعمائة ألف وتسعمائة سبعة وثلاثون جنيها لا غير) صادر من مصرف أبو ظبي الاسلامي - فرع باب اللوق بتاريخ ٢٣ / ١١ / ٢٠١٧ وساري حتى ٢٣ / ١٠ / ٢٠١٩ .
وهو قيمة التأمين النهائي المستحق بواقع ٥ % من القيمة الإجمالية للعقد لا يرد إليه أو ما تبقى منه إلا بعد التسليم النهائي واعتماد محضر لجنة الاستلام من السلطة المختصة.

البند الخامس

يتم احتجاز ما يعادل ٥ % من إجمالي الأعمال المنفذة كضمان أعمال تظل لدي الطرف الأول طوال مدة ضمان الأعمال محل العقد ويرد إليه أو ما تبقى منه بعد الاستلام المؤقت أو نظير خطاب ضمان معتمد من أحد البنوك المحلية ينتهي سريانه بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ حصول الاستلام المؤقت طبقا للمادة (٨٥) من اللائحة التنفيذية من قانون المناقصات والمزايدات رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ .

البند السادس

يقوم الطرف الأول بصرف دفعات تحت الحساب للطرف الثاني تبعا لتقدم العمل وذلك طبقا للضوابط والشروط الواردة بالمادة ٢٢ مكرر من قانون المناقصات والمزايدات رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ والمادة ٨٥ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

البند السابع

إذا تأخر الطرف الثاني عن تنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقا لما ورد بكراسة الشروط والمواصفات الفنية كلها أو جزء منها طبقا للميعاد المحدد بالبند الثالث من هذا العقد يوقع الطرف الأول علي الطرف الثاني غرامة التأخير بالنسب وفي الحدود المنصوص عليها في المادة (٢٣) من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ والمادة (٨٣) من لائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٣٦٧ لسنة ١٩٩٨ .

البند الثامن

إذا اخل الطرف الثاني بأي بند من بنود هذا العقد يكون للطرف الأول دون اللجوء إلي القضاء فسخ العقد أو تنفيذه علي حساب الطرف الثاني ، وفي هذه الحالة يصبح التأمين النهائي من حق الطرف الأول والذي يكون له أن يخصم ما يستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تلحق به بما فيها فروق الأسعار والمصاريف الإدارية من أية مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه ، وفي حالة عدم كفايتها يكون للطرف الأول أن يلجأ إلي خصمها من مستحقات الطرف الثاني لدي أية جهة إدارية أخرى أيا كان سبب الاستحقاق ودون حاجه إلي اتخاذ أية إجراءات قضائية وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع علي الطرف الثاني بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري.

البند التاسع

إذا ظهرت أي أعمال مستجدة خارج نطاق المقايضة لا تشملها جدول الكميات للبنود والمواصفات المتعاقد عليها وتقتضي الضرورة الفنية تنفيذها بمعرفة الطرف الثاني دون غيره فيتم التعاقد علي تنفيذها بموافقة السلطة المختصة وبطريق الاتفاق المباشر علي أن يتم المحاسبة عليها باتفاق الطرفين بعد تحليل أسعارها ومناسبتها لأسعار السوق المحلي .

البند العاشر

يلتزم الطرف الثاني باتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحلية ذات الصلة بموضوع تنفيذ التعاقد فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد . كما يكون مسئولاً عن حفظ النظام بموقع العمل وتنفيذ أوامر الطرف الأول بإبعاد كل من يمهل أو يرفض تنفيذ التعليمات أو يحاول الغش أو يخالف أحكام هذه الشروط وذلك خلال أربعة وعشرين ساعة من تاريخ استلامه أمراً كتابياً بذلك من مندوب الطرف الأول ، كما يلتزم الطرف الثاني باتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لمنع حدوث الإصابات أو حدوث الوفاة للعمال أو أي شخص آخر أو الإضرار بممتلكات الحكومة أو الأفراد ، وتعتبر مسئوليته في هذه الحالات مباشرة دون تدخل الطرف الأول وفي حالة إخلاله بتلك الالتزامات يكون للطرف الأول الحق في تنفيذها علي نفقة الطرف الثاني

البند الحادي عشر

يلتزم الطرف الثاني بعمل جسات تأكيدية للتربة في الموقع المزمع إنشاء المشروع عليه وتقديم الرسومات الإنشائية التنفيذية للمشروع للاعتماد من الاستشاري والإدارة الهندسية لدي الطرف الأول والتي سيتم العمل بمقتضاها .

البند الثاني عشر

يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة علي سلامة ممتلكات ومنشآت الطرف الأول أثناء القيام بتنفيذ الأعمال محل هذا العقد وإذا تسبب في إتلاف أي شئ يلزم بإعادة الحال إلي ما كان عليه وإلا سيقوم الطرف الأول بإصلاح التلفيات علي حسابه خصماً من تأمينه أو مستحقاته لديه مع تحميله المصاريف الإدارية اللازمة .

البند الثالث عشر

يلتزم الطرف الثاني باستخراج كافة التراخيص والتصاريح والموافقات القانونية اللازمة لتنفيذ الأعمال من كافة الجهات الحكومية والغير حكومية بما في ذلك القوات المسلحة ، مع الالتزام بالقواعد والإجراءات المنصوص عليها في ذلك الشأن ، وكذلك كافة القوانين والقرارات واللوائح المنظمة لممارسة نشاطه علي أن تتحمل الهيئة تكاليف النقل اللازمة للمرافق كما يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة علي كافة المرافق التي تكون بمكان العمل وفي حالة حدوث أية أضرار أو تلفيات بها يتحمل كامل المسئولية القانونية المترتبة علي ذلك دون أدنى مسئولية علي الطرف الأول .

البند الرابع عشر

الطرف الثاني يكون مسئولاً مسئولاً كاملة عن أي ضرر يمكن أن يصيب أي من عامله أو الغير بسبب تنفيذه للأعمال أو من جراء فعل أي من عامله أو احدي آلاته وتقع المسئولية القانونية كاملة علي الطرف الثاني وحده .

البند الخامس عشر

يلتزم الطرف الثاني بجميع تعليمات اللجنة المشرفة علي التنفيذ المعينة من قبل الطرف الأول وكذا اعتمادات كافة التوريدات منها قبل تركيبها بالموقع ومن استشاري الجهة .

البند السادس عشر

يلتزم الطرف الثاني بإخلاء محل العمل من المهمات والمخلفات في ظرف شهر من التسليم الابتدائي للأعمال محل هذا العقد وإذا اخل بذلك يقوم الطرف الأول بإخلاء الموقع علي حساب الطرف الثاني خصماً من تأمينه أو مستحقاته المالية مع تحميله المصاريف الإدارية اللازمة .

البند السابع عشر

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما ، وان جميع المكاتبات والمراسلات التي توجه عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافة أثارها القانونية ، وفي حال تغيير احد الطرفين لعنوانه يتعين عليه إخطار الطرف الآخر بالعنوان الجديد بخطاب مسجل بعلم الوصول ، وإلا اعتبرت مراسلته علي العنوان المبين بهذا العقد صحيحة ومنتجة لكافة أثارها القانونية.

البند الثامن عشر

لا يجوز للطرف الثاني أن يتنازل للغير عن الأعمال محل هذا العقد كلياً أو جزئياً .

البند التاسع عشر

تسري علي هذا العقد أحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ و لائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٣٦٧ لسنة ١٩٩٨ وتعديلاتهما

البند العشرون

يلتزم الطرف الثاني بضمان الأعمال موضوع هذا العقد وحسن تنفيذه علي الوجه الأكمل لمدة سنة تبدأ من تاريخ الاستلام الابتدائي للأعمال وحتى الاستلام النهائي، وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ بشأن تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر و لائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٣٦٧ لسنة ١٩٩٨ ودون إخلال بمدة الضمان المنصوص عليها في القانون المدني أو أي قانون آخر ، ويكون مسئولاً عن بقاء الأعمال سليمة أثناء مدة الضمان طبقاً لشروط التعاقد فإذا ظهر بها أي خلل أو عيب يقوم بإصلاحه علي نفقته فإذا قصر في إجراء ذلك فللطرف الأول أن يجريه علي نفقة الطرف الثاني وتحت مسئوليته.



البند الحادي والعشرون

تختص محاكم القضاء الإداري بمجلس الدولة بنظر كافة المنازعات التي قد تنشأ من جراء تفسير أو تنفيذ هذا العقد .

البند الثاني والعشرون

يقر كل من طرفي العقد بموافقتهما على أية تعديلات تجريها الجهة المختصة بمجلس الدولة على ما

البند الثالث والعشرون

يحتفظ الطرف الثاني بحقه في صرف فروق الزيادة التي تطرأ على أسعار المواد (حديد بجميع أنواعه - أسمنت - بيتومين -- سولار) وفقا للمعاملات المحددة في عطائه لتلك البنود وطبقا للتعريفات والمعادلة والقواعد الواردة بالمادة (٥٥ مكرر) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٣٦٧ لسنة ١٩٩٨ معدلا بالقرار رقم ٣٤٧ لسنة ٢٠١٠ والقرار ٤٢٦ لسنة ٢٠١٦ .

البند الرابع والعشرون

حرر هذا العقد من ثلاث نسخ تسلم الطرف الثاني نسخه منها ، واحتفظ الطرف الأول بباقي النسخ للعمل بموجبها عند الاقتضاء واللزوم .

الطرف الثاني

شركة المقاولون العرب - عثمان احمد عثمان

رئيس مجلس الإدارة

مهندس / محمد محسن صلاح الدين

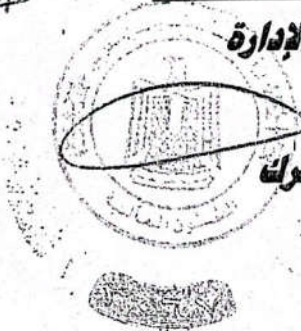


الطرف الأول

الهيئة العامة للطرق والكباري والنقل البري

رئيس مجلس الإدارة

مهندس / عادل صلاح لاسرك



٢	البند	التاريخ
1	تاريخ العقد	20 / 12 / 2017
2	تاريخ أمر تشغيل الموقع	31 / 1 / 2018
3	تسليم خطاب الشركة للهيئة العامة للطرق والكباري لاعتماد الرفع المساحي للمسار بعد الانتهاء من الاعمال المساحية	19 / 2 / 2018
4	استلام خطاب الهيئة العامة للطرق والكباري لارسال التخطيط الراسي والافقي ردا على ارسال التخطيط من قبل الشركة	28 / 2 / 2018
5	البدء في اعمال الجسات الميكانيكية في الموقع طبقا للتخطيط المبني من الهيئة والمقدم في العطاء محل الدراسة والتي طلبت الهيئة ارسال التخطيط الراسي والافقي له بعد مطابقة بالرفع المساحي	19/03/2018
6	تسليم لوحات التخطيط بعد تعديل التخطيط الراسي والافقي المطلوب من الهيئة بتاريخ ٢٨-٢٠١٨	11/04/2018
7	تعديل التخطيط بناء على طلب الهيئة من قبل الاستشاري وتسليم الهيئة للموافقة	11/04/2018
8	تعديل التخطيط بناء على طلب الهيئة من قبل الاستشاري وتسليم الهيئة للموافقة	11/04/2018
9	تعديل التخطيط بناء على طلب الهيئة من قبل الاستشاري وتسليم الهيئة للموافقة	11/04/2018
10	موافقة الهيئة على التخطيط ومخاطبتها لمحافظة سوهاج لاعتماد التخطيط النهائي بعد ادخال التعديلات المطلوبة من قبل الهيئة على ورشة علي الرفع المساحي	23 / 4 / 2018
11	عمل اجتماع في ديوان عام المحافظة بناء على تعليمات السيد المحافظ لدراسة التخطيط مع لجنة مكونة من قبل المحافظة تشمل (المكتب الفني بالمحافظة - المكتب الاستشاري بالمحافظة مكون من عميد هندسة سوهاج وكتور التخطيط من كلية الهندسة - ممثل التخطيط بمرور سوهاج - رئيس مجلس مدينة المراغة - ممثل الهيئة العامة للطرق والكباري - ممثل شركة المقاولون العرب)	
12	عمل معاينة علي الطبيعة للموقع من قبل اللجنة بكامل تكوينها لدراسة التخطيط او اي اقتراحات بديلة	
13	تقديم توصيات اللجنة (عبد كلية هندسة دكتور التخطيط بكلية هندسة - المكتب الفني - ممثل المرور) بضرورة تغيير المسار لحجم وجود جدوى للمسار المقترح من قبل الهيئة وضرورة تعديل المسار ليصبح موازي للطريق الزراعي اعلي مسطح التربة	09/05/2018
14	رد المحافظة علي خطاب الهيئة بتاريخ ٢٣-٤-٢٠١٨ لاعتماد التخطيط بضرورة تعديل المسار طبقا لاقتراح اللجنة المشكلية	23/05/2018
15	عمل اجتماع في الموقع بين الشركة والاستشاري طبقا لتعليمات الهيئة لدراسة مقترحات المحافظة و بلورة الاقتراح الي تخطيط يتم تقديمه الي الهيئة	24/06/2018
16	تقديم الشركة لعدد ٦ اقتراحات للتخطيط الي الهيئة بناء على ملاحظات الهيئة والمحافظة ونقل تخطيط الكوبري من شارع المرور الي الطريق الزراعي موازي للطريق	28/06/2018
17	تعديل التخطيط المقترح رقم ٦ والمقدم بعد دراسة اقتراحات المحافظة بناء على طلب الهيئة	09/07/2018
18	تعديل التخطيط المقترح رقم ٦ والمقدم بعد دراسة اقتراحات المحافظة بناء على طلب الهيئة	19 / 7 / 2018
19	ارسال الهيئة التخطيط المقترح لاعتماد من قبل المحافظة علي ان يكون الكوبري عبارة عن طابقتين موازي للطريق الزراعي شرق السكة الحديد ويشتمل على منزل ومطلع لعبور السكة الحديد ونقل الحركة الي الناحية الغربية	24/07/2018
20	عمل اجتماع في ديوان عام المحافظة برئاسة السكرتير العام المساعد لدراسة المخطط النهائي والعرض علي السيد المحافظ و اسفر الاجتماع عن الموافقة علي التخطيط مع عمل حوار مجتمعي علي امكان نقل المساجد المتمازجة بشمل السادة اعضاء مجلس النواب	30/07/2018
21	عمل اجتماع في ديوان المحافظة مع السادة اعضاء مجلس النواب لدراسة نقل المسجدين المتعارضين مع مسار الكوبري	30/08/2018
22	عمل اجتماع في ديوان المحافظة مع السادة اعضاء مجلس النواب لدراسة نقل المسجدين المتعارضين مع مسار الكوبري	09/09/2018
23	مخاطبة المحافظة للهيئة باعتماد التخطيط المقترح وحل مشكلة المسجدين	12/09/2018
24	مخاطبة الهيئة للشركة (مدير ادارة الكباري) باعتماد التخطيط والبدء في الاعمال التحضيرية من جسات وخلافة	15/10/2018
25	بدا الجسات الميكانيكية طبقا للتخطيط المعدل	31/10/2018
26	خطاب الاستشاري بعمل خازوق حمولة ٣٩٠ طن و ذلك لمطابقات التشغيل من حيث الطابقتين وظروف الموقع	04/12/2018
27	رد الهيئة بطلب حمولة الخازوق بما ورد بالمواصفة بحمولة ٢٧٥ طن	06/01/2018
28	اسداد اعتراض الهيئة علي اطوال الخوازيق الي م/ هبة ابر العلا والسيدة المهندس / مفيدة علام للدراسة وعرض الامر علي جهة محايدة لدراسة اطوال الخوازيق	02/02/2019
29	تقديم اطوال الخوازيق بعد التعديل بناء على دراسة الجهة المحايدة	29/01/2019
30	اعتماد اطوال الخوازيق المقدمة والنظام الانشائي وامكان تجربة التحميل	04/03/2019
31	اعتماد لوحات المخطط والنظام الانشائي والخوازيق لمحاوير (u-p5,l-p13)	08/04/2019